المواجهة الامريكية العراقية:

مستلزمات التغيير في العراق وفاق اقليمي وعراقي اولا . .

غسان العطية

11 أيلول غير الكثير في الولايات المتحدة، وليس اقلها هو الموقف من العراق. فرغم ان الادارة الجمهورية وصلت للحكم تحت شعارات تنتقد سياسة العهد الماضي في التعامل مع صدام حسين، الا ان الموضوع بقي تحت الدراسة والمراجعة ولم تتوصل واشنطن الى سياسة جديدة، باستثناء البناء على سياسة العقوبات السابقة، باعتماد ما عرف بـ "العقوبات الذكية".

ولكن فشل واشنطن في كسب تأييد روسيا للعقوبات الذكية اسقط بيدها، وعادت بذلك سياسة واشنطن تجاه العراق الى المربع الاول باعتماد سياسة الحفاظ على الامر الراهن: استمرار العقوبات الاقتصادية، منع العراق من تهديد جيرانه (الكويت والسعودية)، واستمرار المراقبة الجوية لمناطق الحظر الجوي بما في ذلك الضربات الجوية المحدودة، وحماية كردستان العراق.

ان سياسة الحفاظ على الامر الراهن جعلت من التعامل العربي والاقليمي مع نظام صدام حسين حقيقة مقبولة في غياب احتمال تغييره، الامر الذي يتطلب تدخلاً عسكرياً وهذا ما كانت ترفضه واشنطن، خاصة في ظل زعامة مشكوك في ولايتها وكونغرس منقسم على نفسه، ورأي عام امريكي غير مهتم او مستعد للتضحية في حروب خارجية.

كارثة 11 آيلول هدمت الكثير من اعمدة السياسة الخارجية الامريكية، وليس اقلها سياسة الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة. فالكارثة اقنعت واشنطن بان ترك الامور واهمالها لا يعني زوالها، بل قد يكون سببا لتفاقمها كما حصل بالنسبة الى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والعراق وافغانستان.

ولكن الاهم من ذلك هو التغيير الذي حصل في مكانة الرئيس الامريكي، فقد استلم بوش الرئاسة بولاية مشكوكاً فيها، وبخبرة محدودة في الشؤون الخارجية، وبدون اغلبيه في مجلس الشيوخ. في اخر استطلاع للرأي العام الامريكي في اب الماضي كانت الاصوات المؤيدة لسياسته تتجاوز النصف بقليل، ولكن فجأة تغير كل هذا بعد 11 أيلول ليصبح بوش الابن رمزاً للشعب الامريكي وفي اخر استطلاع للرأي العام في اكتوبر الماضي بات بوش الاكثر شعبية في تاريخ امريكا متجاوزا شعبية والده بعد حرب الخليج الثانية الامر الذي يطلق يد الرئيس الامريكي بشكل لم يسبق له مثيل. كما ان حالة التعبئة الوطنية والمكانة التي اخذ يتمتع بها الرئيس انعكست على الكونغرس الذي

اعتمد قرارات ما كان يمكن تمريرها سابقا، كقرار توسيع صلاحيات الاجهزة الامنية على حساب الحريات الفردية.

سيجد بوش الابن، تحت هاجس الخوف من تكرار تجربة والده، ان الحفاظ على شعبيته وبالتالي اعادة انتخابه للرئاسة مرهون بتحقيق انجاز يقدمه للشعب الامريكي كانتصار، وقد يكون مثل هذا الانتصار اكثر سهولة ووضوحا في العراق وليس في افغانستان.

كما بات الشعب الامريكي اليوم مستعدا لتقبل اي قرار يتخده بوش باسم القضاء على الارهاب والدول التي تؤوي الارهاب الامر الذي يشمل العراق. وما يزيد من جعل الاخير هدفا حالة الرعب التي انتشرت جراء ضحايا "الجمرة الخبيثة"، التي عرف العراق بانتاجها وخزنها.

فبعد كارثة 11 أيلول لم يعد ضرب العراق على طريقة الرئيس السابق كلينتون واردا بالنسبة للادارة الامريكية الحالية.

فالضربات الجوية السابقة كانت ضمن سياسة الاحتواء الامريكية التي ثبت فشلها تماما كما ثبت فشل سياسة التخلص من السوفيت في افغانستان دون الاستعداد للمساهمة في اعادة بناء البلد تحت قيادة اكثر تمثيلا للشعب. فقد انفق الغرب على البوسنة اكثر من خمسة بلايين دولار لاعادة اعمارها، بينما تركت افغانستان لحكم الميليشيات القبلية والطائفية لتصبح ارض خراب لا تصلح سوى لزراعة الافيون والارهاب.

اما في العراق الغني فقد كانت هناك فرصة لقيام عراق جديد بعد حرب الخليج الثانية، ولكن لاسباب انانية وقصيرة النظر فضلت ادارة بوش الاب الابقاء على الاوضاع باسم الاحتواء. فبوش الاب الذي بلغت شعبيته القمة بعد تحرير الكويت، خاف من التورط في عملية التغيير في العراق بما قد يحرمه من اعادة انتخابه للرئاسة، ومع ذلك خسر الانتخابات الرئاسية كما خسرت امريكا الامال التي علقها عليها معظم العراقيين انذاك، لتعود مأساة الشعب العراقي اليوم تلاحق الادارة الامريكية وتستغل من قبل بن لادن وغيره في محاربة امريكا.

لقد اعاد 11 أيلول ترتيب الاجندة الامريكية بما اعطى الاولوية لمكافحة الارهاب والدول الراعية له وليس لشبكة الصواريخ الدفاعية، او حتى الاقتصاد كما انعكس اخيراً في استطلاعات الرأي العام. فاذا حسم موضوع استخدام القوات العسكرية، فيبقى السؤال بالنسبة للتغيير في العراق: ما هي مستلزمات الاطاحة بالنظام القائم والبديل المطلوب، وهذا امر يتجاوز القوة العسكرية وان كان مكملا لها.

واذا ما توفرت مثل هذه المستلزمات، فان الخوف من انفراط "التحالف الدولي" او البحث عن الذريعة يبقى امرا ثانوياً امام النجاح الذي يترتب على التغيير في العراق.

مستلزمات التغيير في العراق

ان النظام القائم في بغداد حرم نفسه والشعب من اي فرصة للاصلاح والتغيير السلمي، بما جعل من القوة السبيل الوحيد للتغيير ولكن في ظل سياسة الارهاب الداخلي ليس بمقدور الشعب العراقي انجاز مهمة التغيير بمفرده دون مساعدة خارجية. وهذا ليس غريبا اذا ما عرفنا ان كل الدول العربية لم تشهد تغييرا ديمقراطياً سلمياً بارادة شعبية طوال نصف القرن الماضي. وربما كان سقوط الرئيس السوداني عبود في منتصف الستينيات اخر تغيير في بلد عربي تفرضه الارادة الشعبية الداخلية، وما عدا ذلك هناك اصلاحات يبادر بها الحاكم.

فالشعب العراقي تواق للتغيير وبحاجة للمساعدة العربية والاقليمية والدولية، ولكن ليس لهذه الاطراف قناعات مشتركة لعراق ما بعد صدام الامر الذي جعل من بقاء الاخير شراً لابد منه.

كما ان عدم وضوح البديل العراقي المقبول اقليميا ودوليا والقادر على ضمان استقرار ووحدة البلاد، كان احد اهم عوامل التردد الاقليمي والدولي للمساعدة في التغيير في العراق.

ولضمان عدم وقوع العراق في لجة الفوضى او الصراعات الداخلية، او سقوطه تحت يد طاغية جديد، يتوجب مشاركة دول الجوار الاساسية والقوى العراقية الفاعلة في صياغة البديل المقترح.

فعلى الصعيد الافغاني تعمل واشنطن على كسب تعاون دول الجوار الافغاني (وبالذات باكستان، الهند، ايران، روسيا)، وذات الامر ينطبق على الحالة العراقية فتعاون دول الجوار، وبالذات تركيا والسعودية وايران سيحول دون انزلاق عراق ما بعد صدام نحو صراعات تغذيها مخاوف الجيران، ومثل هذا التعاون الاقليمي سينعكس على وحدة القوى السياسية العراقية، خاصة تلك التي لها علاقة خاصة بهذا الجار او ذاك.

وتلتقي الحالة العراقية بالافغانية في الحاجة الى بديل يضمن اوسع المشاركة لمكونات الشعب، دون الغاء لطرف ما، فاذا كانت مشاركة الباشتون وحتى الطالبان مطلوبة لافغانستان بعد التغيير، فان الحالة العراقية تبقى اسهل اذا ما اقتنعت دول الجوار وواشنطن بمثل هذا الخيار. واذا كان اعادة بناء افغانستان مكلفا ماليا، فان عراق ما بعد صدام سيكون قادرا على القيام بهذه المهمة اعتمادا على قدراته الخاصة وثرواته الطبيعية شرط توفر الادارة الكفوءة.

ان مثل هذا التغيير في العراق سيجعل منه نموذجا وركناً لنظام اقليمي جديد، يحقق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي للمنطقة.

ان الدور الامريكي المطلوب هو في المساعدة في دفع عجلة الوفاق الاقليمي والداخلي، وليس في فرض الحل عسكرياً او بالانحياز لطرف دون اخر.

ولكن البعض قد يقول: ان امريكا فشلت في المساعدة في التغيير عندما كان الامر بمقدورها في نهاية حرب الخليج الثانية، فلماذا تساعد الان؟

يعترف اليوم معظم الاوساط السياسية الامريكية بخطأ الأبقاء على نظام صدام حسين انذاك. فالبعض منهم تصور حماية المصالح الامريكية ودول الخليج الصديقة يمكن ضمانه بالوجود العسكري الامريكي المباشر هناك، ولكن اليوم تأكد لهم بان هذه القوات باتت عنصر انتقاد ونقمة شعبية داخلية. ولا مجال لسحب هذه القوات ما دام نظام صدام قائما.

كما ان استمرار نظام العقوبات الاقتصادية على العراق لم يعد كافيا لردع النظام، بل بات سلاحا بيده لتحميل واشنطن مسؤولية معاناة الشعب العراقي.

كما ان استمرار المراقبة الجوية والاضطرار للضربات المحدودة بين الحين والاخر اخذ يستنزف الرأي العام المحلي والعربي اضافة الى مخاوف اسقاط طائرة امريكية، ولا مجال للتخلي عن منطقة الحظر الجوي دون الاعتراف بانتصار صدام حسين.

اضافة الى ان اصرار بغداد على عدم السماح لمواصلة التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل كرس المخاوف الامريكية من قدرة العراق على اعادة بناء هذه الاسلحة المحظورة خاصة الكيماوية والبيولوجية منها، وحالة الفزع الامريكي من انتشار الجمرة الخبيثة على ارض امريكا صعد من اهمية ضمان نظافة العراق من مثل هذه الاسلحة حتى ولو لم يكن العراق وراء حملة الانثراكس الحالية في امريكا. وهذا لا يمكن تحقيقه الا بتغيير النظام.

ومع ذلك ما كان يمكن لواشنطن ان تستخدم القوة لصالح التغيير في العراق لولا كارثة 11 أيلول، وما اعقبها من تغير في الرأي العام الامريكي لصالح الحسم ضد الدول التي تمارس او تؤوي الارهاب، فالرأي العام الامريكي والكونغرس الامريكي باتا مستعدين لقبول وتأييد ما يطلبه بوش الابن بما في ذلك استخدام القوة ضد العراق.

ومع ذلك سيبقى قرار استخدام القوة ضد العراق مرهوناً ليس بالذريعة (ثبوت علاقة النظام بالجمرة الخبيثة)، وان كان وجودها يساعد في اقناع حلفاء امريكا، ولكن في تطورات الحرب في افغانستان. نجاح سريع وسقوط طالبان وقيام حكم مقبول سيعطي دفعة للتغيير في العراق، والعكس صحيح.

ان معيار جدية التحرك الامريكي ضد النظام العراقي سوف لا يعكسها بيانات او قرارات استعراضية، بل خطوات باتجاه بناء تحالف اقليمي جديد. واذا كانت ايران في السابق عنصر ضعف في اقامة مثل هذا التحالف، فان وضعها الجديد سيفتح الباب واسعا لاشراكها.

واما على الصعيد الدولي، فان الجدية الامريكية في التعامل مع النظام العراقي سيعكسها ما سيتمخض عن مجلس الامن من قرارات عند بحث تجديد العقوبات على العراق في نهاية تشرين الثاني الحالي. سيلتقي الرئيس الروسي بوتين بالرئيس الامريكي في 14 نوفمبر في تكساس لبحث جملة قضايا وسيكون العراق اولها. ولكسب روسيا لصالح التغيير في العراق وبالتالي الموافقة على "العقوبات الذكية" سيكون له ثمن على واشنطن دفعه وهناك جملة قضايا يمكن المساومة عليها: مراجعة اتفاقية الصواريخ، الموافقة على عدم توسيع حلف الناتو باتجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة، واخيرا وليس اخراً قضية التشيشان والدور الروسي في افغانستان.

واذا كانت واشنطن مستعدة ليكون لروسيا دور في التغيير في افغانستان ونظام ما بعد طالبان، فبالاحرى ان يكون لروسيا دور في عراق ما بعد صدام.

واما عن مسؤولية المعارضة العراقية والدور الذي يمكن ان تلعبه في دفع عجلة التغيير في العراق. تشهد الساحة العراقية تطورا نوعيا على صعيد قوى المعارضة الفاعلة والتي لها موقع داخل العراق. فللمرة الاولى منذ نهاية حرب الخليج هناك تعاون جدي وصميمي بين القوى الكردية الرئيسية. والاتصالات والمشاورات القائمة حاليا ـ دون ضجيج ـ بين القوى الكردية والتيارات الفاعلة الاخرى قد تفلح بانضاج مشروع متكامل لقيادة عراقية بديلة مقبولة عراقيا واقليميا تتجاوز الصيغ الاعلامية والسياسية القائمة اليوم والتي باتت عقبة امام التغيير المنشود في العراق.

واخيرا وليس اخراً هل بالامكان تجنب كارثة عراقية جديدة، الجواب: نعم والمفتاح بيد شخص واحد وهو الرئيس صدام حسين. ان ما صرح به طارق عزيز اخيراً بان رأس النظام هو المطلوب كلام صحيح، كما قوله بان قرار الحرب حسم بالنسبة لامريكا هو صحيح ايضاً، اما قوله ان رد الفعل العربي والاسلامي سيكون حاسماً فهذا من باب التمني، فهذا الرأي العام لم ينقذ الشعب الفلسطيني المنكوب فهل سينقذ رأس النظام العراقي.

كان طارق عزيز الطرف المفاوض مع وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في الايام الاخيرة قبل بدء حرب الخليج الثانية. واليوم بات معروفا بان الاخير كان يسعى لمنع وقوع الحرب وكانت الفرصة امام بغداد للموافقة على الانسحاب من الكويت لمنع قيام الحرب الكارثية التي لا يزال العراق يعاني منها.

واليوم اذا قامت الحرب فانها لا تنتهي الا بسقوط النظام العراقي، تماما كما مطلوب سقوط طالبان في افغانستان.

الفرصة الاخيرة بيد صدام حسين للمراجعة، واذا كان الامر صعباً عليه فمن الممكن ان يتنحى لصالح ابنه ليتولى مسؤولية التحول الكفيل بمنع الحرب وذلك بقبول كافة قرارات الامم المتحدة الخاصة بالعراق بما في ذلك عودة المفتشين الدوليين واعادة النظر في تشكيلة النظام بهدف قيام حكومة مؤقتة ائتلافية تمهد لانتخابات برلمانية حرة باشراف دولي. هل نحن بانتظار معجزة؟ ام ان الكارثة قادمة لا محالة.

❋ ❋ ❋

الجمرة الخبيثة والطريق نحو ضرب العراق

يشير بيتر سكوتسديل، وهو سفير كندي سابق واستاذ للعلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا الى ان التغطيات الرسمية والاعلامية الامريكية لهجمات الجمرة الخبيثة تتسم بقدر من الغموض. ولا يعود ذلك، في رأيه، الى نقص في المعلومات عن التركيب الجيني للجرثومة المسببة للمرض، وانما الى جهود مكثفة يقودها نائب وزير الدفاع بول وولفوويتز وجيسي وولزي المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية وريتشارد بيرل وغيرهم. ويسعى هؤلاء الى التمهيد لاتهام العراق رسميا بالمسؤولية عن هذه الهجمات، ومن ثم توفير الذريعة الملائمة لشن هجوم شامل على العراق ينتهي باسقاط نظام الرئيس صدام حسين.

ويعزز بعض التقارير المنشورة اخيراً وجهة النظر هذه، اذ اشارت صحيفة "واشنطن بوست" اول من امس الى ان الفحوص التي أجريت على التركيب الجيني لجرثومة الجمرة الخبيثة التي وصلت الى مكتب السناتور تم داشل تكشف، بما لا يدع مجالا للشك، ان الجرثومة تمت معالجتها بمادة كيماوية معقدة التركيب والتصنيع، على نحو يسمح ببقائها معلقة في الهواء مما يسهل عملية استنشاقها ويزيد من خطورتها. وذكرت الصحيفة ان هذا النوع لا يمكن انتاجه سوى في معامل ثلاثة بلدان هي امريكا والاتحاد السوفيتي والعراق.

وعلى رغم ان الصحيفة أوردت رأياً لمسؤول حكومي كبير قريب الى التحقيقات يستبعد فيه ان يكون العراق مصدر الجرثومة لكنها شددت على استحالة انتاج هذه الجرثومة وعلى هذا النحو في معمل جامعي او في معمل بسيط، ملمحة الى ضرورة عدم استبعاد العراق من لائحة المتهمين. ويرى سكوتسديل في تحليله ان الموقف "الغامض" قصدا من الجرثومة مرتبط الى حد كبير بالصراع الذي ما زال مستمرا بين صقور يريدون توسيع مادة الحرب وبين اخرين معتدلين يريدون ان تقتصر العمليات على افغانستان حتى اسقاط نظام "طالبان" والقضاء على تنظيم "القاعدة". ومن المعروف ان وزير الخارجية كولن باول ونائب الرئيس ديك تشيني يريان ضرورة عدم توسيع نطاق الحرب في الوقت الراهن على الاقل حفاظاً على تماسك التحالف الدولي.

غير ان سكوتسديل يشير، بناء على معلومات دقيقة متوافرة لديه، الى "ان الهدف الاساسي المباشر لتجمع وولفويتز هو توسيع نطاق الحرب بغزو العراق واحتلال حقول النفط القريبة من البصرة. ويعرف هذا التجمع ان مثل هذه الخطوة ستقوض الاجماع الذي يقوم عليه الائتلاف المعادي للارهاب. وهم على استعداد لقبول هذا الثمن، بل يتطلعون لدفعه". ويقول ان عددا متزايدا من خبراء الدفاع في البنتاغون وفي وكالة الاستخبارات المركزية باتوا متحمسين لضرب العراق اكثر من اي وقت مضي. ويشددون على الجرثومة الخبيثة بوصفها توفر الذريعة والحجة الملائمة. وتسندهم في ذلك جوقة من الاعلاميين والصحافيين يأتي في مقدمتهم مايكل بارون من مجلة "يو. اس. نيوز

اند وورلد ريبورت"، ووليام سافير وجوديث مللير من صحيفة "نيويورك تايمز" ولاري كينغ صاحب البرنامج التلفزيوني الذي تقدمه شبكة سي ان ان، وجيمس وولزي الذي يبدو وكأنه المنسق العام لهذه الحملة.

ولا يشير سكوتسديل الى مواقف وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في الايام الاخيرة. فالوزير الذي تباعدت مواقفه بعض الشيء في فترة سابقة عن مواقف هذا التجمع، بدأ يعود الى الاقتراب منه على نحو صريح ومباشر، اذ صرح اخيراً: "ليس هناك تحالف وحيد في هذه الحملة ... بدلا من ذلك ينبغي ان يكون هناك عدد من التحالفات المرنة التي ستتغير وتتطور ... ان الهدف هو الذي يحدد التحالف ولا يجب ان يحدد التحالف الهدف".

ورحبت صحيفة "واشنطن بوست" بهذا التصريح في مقال افتتاحي الاحد الماضي، واعتبرته دليلا على يقظة امريكية اخذة في التبلور في اعقاب قمة شنغهاي حيث طالب الرئيس الصيني جيانغ زيمين وغيره بدور رئيسي للأمم المتحدة. ومضت الصحيفة تقول ان ما تطرحه بعض الدول عن ضرورة الحفاظ على التحالف الدولي، "واخضاع اي عمل ضد الارهاب لهذا الهدف هو وصفه للشلل يقدمها اولئك الذين يعارضون اي خطوة قوية خارج باكستان... على الولايات المتحدة ان ارادت ان تنجح في حربها ضد الارهاب ان تعمل بشكل خلاق لتجاوز التحالف الراهن". وتخلص الصحيفة الى "ان واشنطن ملزمة في الفترة المقبلة تفادي الاخطاء التي ارتكبت ايام التحالف ضد العراق والتي قيدت حركتها الديبلوماسية والعسكرية وسمحت لصدام بالبقاء في السلطة حتى الان".

(الحياة، 27 تشرين الاول 2001)